

المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل 7-8 نوفمبر 2005 المنامة – مملكة البحرين

البيان الختامي

عقد بفندق الخليج في مدينة المنامة بمملكة البحرين المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل خلال الفترة من 7-8 نوفمبر 2005م، بحضور أكثر من 300 مشارك من 25 دولة وبعد جلسة الافتتاح والتي تحدّث فيها كل من المهندس عبد النبي العكري رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر، والدكتور جيمس زغيبي رئيس المعهد العربي الأمريكي، والأستاذ عزت عبد الهادي منسق شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، اجتمع المشاركون لمناقشة أوراق المؤتمر المرتبطة بمحاوره الأساسية الستة.

وقد خرج المشاركون من خلال المناقشات التي استمرت خلال يومي المؤتمر بالنتائج والتوصيات التالية:

المحور الأول : التنمية المستدامة

1. يطالب المؤتمر الحكومات العربية المشاركة في المنتدى بتقديم برنامج عمل مشفوع بجدول زمني محدد فيه خطوات الإصلاحات التي تعتمزم تنفيذها لترسيخ مبادئ الحكم الصالح.
2. دعوة الحكومات العربية التوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية والشفافية ومحاربة الفساد وإدماجها في القوانين الوطنية.
3. العمل على تطبيق المبادرة الدولية حول الترسّخ على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم والتنشئة في المدارس وتشجيع خطوات بعض الدول والمؤسسات المدنية السبّاقة في هذا المجال يعتبر مجال التربية والتوعية مجالاً في غاية الأهمية بالنسبة لنشر ثقافة ومبادئ الحكم الصالح وهو عمل يجب أن تتحمل فيهِ الحكومات العربية مهتمة بإنجازه وذلك بإدماج هذه المبادئ في المناهج التعليمية.
4. وضع برنامج زمني للإصلاح الشامل سياسياً:
 - سن دساتير حديثة لا تتناقض بأي شكل من أشكال القوانين الدولية وحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية.
 - إجراء انتخابات إقليمية ومحلية للحكومات المحلية والبلديات من أجل توسيع المشاركة الشعبية.
 - السماح بإنشاء جمعيات ومنظمات المجتمع المدني
 - إصلاح توثيق القضاء بحيث يخضع لمعايير الإنسانية وموثيق حقوق الإنسان
 - وضع القوانين للمسائلة والشفافية وحق الوصول اقتصادياً لكافة العلامات والمعاهدات.
 - وضع البرامج الاقتصادية التنموية
 - من القوانين التي تكشف الفساد والرشوة
 - حل مشكلة البطالة
5. وضع برامج الرعاية الاجتماعية للعاطلين والمهمشين اجتماعياً.
6. دعوة الحكومة إلى المصادقة على اتفاقية نظام روما دون إبطاء والتنديد بكل اتفاق ثنائي يهدد إلى تعطيل دور المحكمة الجنائية الدولية
7. رفع كل القيود والحوجز القانونية التي تقوض عمل وجهود منظمات المجتمع المدني.
8. ضمان الحق في الوصول إلى المعلومة وتأمين شروط استهلاك مصادر تدفق المعلومات كشرطاً أساسياً لتشبيد الحكم الصالح.
9. تأمين شروط الإطلاع الدوري و المنتظم على الحقائق والسياسات التي تخدم مصالح المجتمع وموارده وتأمين رفاهيته.
10. إشراك منظمات المجتمع المدني في بلورة وإعداد المشاريع والقوانين التي من شأنها أن تساهم في عملية البناء الديمقراطي بحكم دور المنظمات كشريك أساسي في عملية التنمية المستدامة.
11. يعتبر مجال التربية والتوعية مجالاً في غاية الأهمية بالنسبة لنشر ثقافة ومبادئ الحكم الصالح وهو عمل يجب أن تتحمل فيهِ الحكومات العربية مهتمة بإنجازه وذلك بإدماج هذه المبادئ في المناهج التعليمية.
12. تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكاً فعلياً في عملية التنمية والديمقراطية وتخصيص دعم مادي كافي لها.
13. يدعو المؤتمر الحكومات العربية لاعتماد الحوار الاجتماعي والشراكة المجتمعية لأطراف الإنتاج الثلاثة في كل ما يتعلق بالتنمية.
14. ان الموارد الطبيعية والأراضي والسواحل والمياه الإقليمية هي تلك للعرب ويجب على الدولة حمايتها من المتنفذين والتصرف بها للمصلحة العامة.
15. التأكيد على حق المواطن في العيش الكريم وتلبية جميع احتياجاته المادية والمعنوية ومراعاة الفئات الضعيفة في المجتمع.

المحور الثاني : الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان

1. التأكيد على ان الاصلاح هو حاجة حيوية داخلية وطنية، وهي مهمة اساسية للشعوب العربية وفي طليعتها مؤسسات المجتمع المدني وليس استجابة لضغوط أو املاءات خارجية أو التحاقاً أو تبعية لها.
2. ضرورة اجراء مصالحات بين الأنظمة والشعوب وكافة شرائح وفئات المجتمعات على قاعدة الاعتراف بالآخر كشريك في الوطن ويملك نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات تمهيداً لتوافق وطني حول الدساتير.
3. إلغاء الاحكام العرفية وايقاف العمل بقوانين الطوارئ وإلغاء المحاكم العسكرية والاستثنائية.
4. احترام وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.
5. تعديل القوانين الناظمة لممارسة الحريات العامة للتوائم مع المعايير الدولية الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الانسان.
6. اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي وضمان عودة المبعدين والمنفيين إلى اوطانهم ورد الاعتبار لهم والمحرومين من الجنسية معنوياً والتعويض عليهم مادياً والطلب من الحكومة البحرينية كمضيفة لمنتدى المستقبل أن تبادر لذلك كقدوة لباقي الحكومات وأن تعيد افتتاح مركز البحرين لحقوق الإنسان .
7. القيام بإصلاحات جادة وحقيقية للأنظمة القضائية لضمان القيام بدورها الهام في ضمان احترام حقوق الإنسان.
8. التأكيد على ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان واحترام وتطبيق الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم من الاتصال بنظائرهم في مختلف دول العالم والتعهد بالكف عن اتهامهم أو وصفهم بالعمالة والاستعانة بالأجنبي.
9. ضرورة قيام البرلمانات ومجالس الشورى بأخذ دورها الفعلي في عملية الإصلاح بكافة ابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعدم الاكتفاء بلعب دور المراقب أو المتلقي علي قاعدة الفصل بين السلطات.
10. ضرورة مصادقة جميع دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع على اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية.
11. تعديل اتفاقية مكافحة الإرهاب العربية بما يضمن عدم توظيفها للتضييق على الحريات العامة والشخصية.
12. ضرورة تمثيل مؤسسات المجتمع في اجتماعات ومناقشات جامعة دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع.
13. ضرورة الاعتراف بمؤسسات المجتمع المدني من قبل الحكومات وفي حقها في مناقشة القضايا العامة والاهتمام بما تطرحه من أفكار.
14. احترام التعددية الثقافية والعرقية وضمان الحق في ممارستها لثقافتها وعاداتها الخاصة.
15. التأكيد على الحق في مقاومة الاحتلال للأوطان كعمل مشروع وتميزه عن الارهاب.
16. مطالبة دول المنتدى بإنهاء احتلال العراق بأسرع وقت ممكن.
17. رفض مبدأ العقوبات الجماعية ضد الشعوب والتلويح باستخدام القوة العسكرية كما حصل ضد العراق ويحصل الآن ضد سوريا ويران.
18. انشاء صندوق عربي لتمويل نشاطات مؤسسات المجتمع المدني العربية.
19. مطالبة الدول المشاركة في منتدى المستقبل ممارسة الضغوط الحقيقية على اسرائيل لضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال بما يمثله من إنتهاك جسيم لحقوق الإنسان والشعب الفلسطيني وإنهاء احتلال الاراضي السورية واللبنانية واطلاق سراح كافة المعتقلين العرب في السجون الاسرائيلية.
20. تحديد يوم معين من السنة للتضامن مع السجناء والأسرى العرب في كافة السجون الاسرائيلية والأمريكية والعربية.
21. استحداث هيكلية دائمة للمنتدى الموازين لمتابعة تنفيذ التوصيات وتشكيل لجنة تضم اللجنة التحضيرية البحرينية واللجنة التحضيرية الأردنية للإعداد للمؤتمر القادم في الأردن ومتابعة التوصيات.

المحور الثالث : المرأة

بيان المشاركين في محور المرأة

نحن المشاركون والمشاركات في المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل المنعقد في البحرين في الفترة من 7-8 نوفمبر 2005، والقادمون من بلدان تختلف في مستوى تطورها وتقدمها نعي حجم المخاطر التي تتهدد المنطقة سواءً باحتلال فلسطين والعراق أو تهديد سوريا، وهي منطقة يضربها الركود الاقتصادي وتشوه التنمية والآثار السلبية للعولمة، هذا إلى جانب غياب الحريات العامة والانتقاص من الحقوق الديمقراطية وتمهيش النساء وتدهور التعليم والمعرفة وهو ما كشفت عنه تقارير التنمية الإنسانية الدولية والإقليمية والمحلية في الوطن العربي، لقد تبين لنا أن التمييز ضد المرأة هو عنصر مشترك بين كل المجتمعات في المدن والأرياف، وفي المراكز والأطراف، ويتجلى هذا التمييز في الثقافة التقليدية، والعامة. كما يتخذ أشكالاً، سياسياً تبرز في تدني مشاركة النساء في مؤسسات صنع القرار في سياق الاستبداد والفشل في تداول السلطة، واقتصادياً في تأنيث الفقر والبطالة وانتشار الأمية والمرض حيث يحمل الجوع وجه

امرأة، واجتماعياً في كل أشكال العنف الأسري والمجتمعي والتشريعي، وتتناقى هذه الأوضاع القانونية والواقعية مع المواثيق الدولية التي أقرت أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، كما يناقض الاتفاقيات التي صادقت عليها الحكومات وعلى رأسها الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية أو تلك الاتفاقيات التي لم توقع عليها الحكومات. وقد أدى ذلك كله إلى تدني وضع المرأة، وتحويل جسدها إلى سلعة أو عورة، وإلى تراجع مكانتها ونسوية صورتها مع تعطيل طاقاتها المبدعة ومحاصرتها في أدوار نمطية وفرض الوصاية عليها وحرمان التنمية من قدراتها كمواطنة حرة كاملة الأهلية قادرة على السيطرة على مصيرها. ونحن إذ نرى أن تصفية كل أشكال التمييز ضد النساء تأكيداً لمبادئ المواطنة والمساواة النوعية والديمقراطية والعدالة والكرامة الإنسانية هي جميعاً ضرورات أولية على الحكومات أن تنهض بها لا من أجل تقدم النساء وحدهن وإنما من أجل تقدم المجتمع العربي كله وتغييره إلى الأفضل وتعظيم قدرته على مواجهة المخاطر، فلن تستطيع المجتمعات صد الأخطار فيما يعيش فيها محرومون من الحقوق ومهمشون. وحين كافحت النساء العربيات منذ نهاية القرن التاسع عشر من أجل حقوقهن وحرباتهن كن يضعن تقدم المجتمع ونهضته نصب أعينهن قضية تحرير النساء وهي قضية سياسية في المقال الأول تستدعي تعبئة الجهود الدولية والإقليمية وانخراط جميع منظمات المجتمع المدني في العمل من أجل القضية بإدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في أدبياتها وآليات عملها.

أ. مناهضة التمييز ضد المرأة

1. حدث دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع التي لم تصادق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالمصادقة عليها، وكذلك المصادقة على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية وكافة الاتفاقات المتعلقة بحقوق الإنسان.

2. رفع التحفظات العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل والانضمام للبروتوكول الاختياري.

3. تعديل دساتير دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع بما يضمن حقوق متساوية بين جميع المواطنين بلا قيد أو شرط و مزيد من حرية العمل المدني واعتبار المواثيق الدولية مرجعية أساسية للتشريع.

4. تعديل كافة التشريعات بما يضمن المساواة التامة بين جميع المواطنين وخاصة المتعلقة منها بالأسرة.

5. حث الحكومات على إنشاء مراكز إيواء وحماية للنساء اللاتي يتعرضن للعنف ودعم المنظمات النسائية العاملة في هذا المجال.

6. اعتماد نظام تخصيص الحصص (الكوتا) بما لا يقل عن 30% في السلطات المختلفة من تشريعية وقضائية وتنفيذية وفي مؤسسات المجتمع المدني وجعل هذا مقراً على مستوى الدساتير.

7. تخصيص ميزانيات حكومية لدعم مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة المنظمات النسائية.

8. اتخاذ التدابير اللازمة لتعديل ثقافة التمييز ضد المرأة وخاصة من خلال صورتها في مناهج التعليم وفي الإعلام والدراما.

9. ضمان مشاركة النساء في إعداد مشاريع التنمية وصياغتها وبخاصة مشاريع التنمية الريفية.

10. تبني خطاب ديني إعلامي مستنير يدعم مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

11. إنشاء مرصد وطنية وإقليمية لمراقبة تنفيذ التشريعات والخطط التنموية والميزانيات والسياسات من زاوية مساواة النوع الاجتماعي.

12. دعم مؤسسات الإقراض النسوي لإيجاد فرص استثمارية للنساء.

13. رفع الميزانيات الحكومية المخصصة للطفولة والأمومة والصحة الإنجابية.

14. إقرار التعليم الإلزامي والقضاء على أمية المرأة في جميع إشكالها أجدية وقانونية وسياسية وثقافية واجتماعية.

15. إصلاح نظام القضاء على أسس عصرية وديمقراطية بما يضمن المساواة أمام القانون وعدم إعمال القاضي لثقافته الخاصة في قضايا الأسرة.

ب. التمكين السياسي للمرأة.

1. يدعو المؤتمر في مجال التمكين السياسي للمرأة كل من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لوضع استراتيجية شاملة للتمكين السياسي للنساء العربيات تنهض على نشر الديمقراطية والتعددية في الحياة السياسية، وفي مواقع اتخاذ القرار في المؤسسات العامة الحكومية والخاصة، وفي الأسرة والمدرسة

والإعلام والتعليم، واعتماد نظام الكوته التزاماً بما قرره الأمم المتحدة ووافقت عليه الحكومات العربية بتخصيص نسبة 30% للنساء في كل مراكز اتخاذ القرار، وبما أن العقد الدولي للمرأة قد أنقضى بحلول عام

2005م، الذي كان ينبغي على الحكومات تنفيذ التزاماتها خلاله فإننا نجدد المطالبة بتنفيذ هذا الالتزام بحلول عام 2010م.

2. ولا يمكن أن نتوصل للتمكين السياسي للنساء إلا بانتهاج سياسات اجتماعية واقتصادية توفر العدالة

والرعاية الاجتماعية من خلال مؤسسات وحكومية وتتأصل الفقر والتهمة، وسياسة تعليمية إعلامية تتعد عن الدور النمطي للمرأة وتقوم على المساواة واحترام الكرامة الإنسانية .

المحور الرابع : تمكين الشباب

1. تطوير القوانين والتشريعات ورعاية وتمويل المشاريع الصغيرة ومراعاة ذوى الاحتياجات الخاصة للحد من البطالة، ثم تشكيل جهاز مراقبة ممثلاً عن المجتمع المدني مهمته مراقبة سياسة الحكومة في تنفيذ البرامج الموجهة لدعم الشباب.

2. سن القوانين الميسرة لتأسيس ودعم المؤسسات الشبابية، للعب دوراً إيجابياً في المجتمع، مع التأكيد على ضرورة تطبيق الحقوق الأساسية للإنسان كما وردت في مواثيق الأمم المتحدة ، ودعوة الأنظمة السياسية لتطبيق توصيات لجان الأمم المتحدة.

3. مكافحة الأمية بكافة أشكالها، وربط سوق العمل بالتخصصات الدراسية والمناهج وطرائق التدريس

للتلاءم مع العصر، وسن القوانين وتأسيس نقابات للمعلمين تعنى بصون حقوقهم وتقييم أدائهم دورياً.

4. تمكين التنظيمات الشبابية سياسياً وثقافياً، بما يساهم في وضع حلول حقيقية لعزوف الشباب عن الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني والسياسي، ومكافحة ثقافة الاستهلاك .

5. صياغة استراتيجية ثقافية شاملة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، تشمل تأسيس كليات للفنون،

وتتشدّد مرافق البنية التحتية للثقافة وصياغة سياسة اعلامية جديدة ترمي لتعزيز الثقافة الوطنية وتمكين قوى

المجتمع المدني المعنية بالشباب من الاستفادة من الاجهزة الاعلامية في طرح آرائها المختلفة والعمل من

اجل حرية البث الاذاعي والتلفزيوني المستقل وانشاء قناة شبابية، ووضع سياسة لحماية الآثار الوطنية

وتعريف الاجيال الجديدة على تاريخ بلادهم.

6. اقامة مؤتمر سنوي للشباب لمناقشة قضاياهم.

7. توسيع مشاركة الشباب في القطاع النيابي والبلدي عبر تخفيض سن المسموح لهم بالتصويت إلى ثمانية

عشر عاماً، والمسموح لهم بالترشح إلى خمسة وعشرين عاماً، وضمان مشاركة فاعلة للشباب من خلال

حرية الانتساب لأي تنظيم سياسي أو مدني دون قيد أو شرط.

المحور الخامس

أ. نحو منطقة آمنة وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي

1- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك حق العودة للاجئين.

1. الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان ومزارع شبعا.

2. إنهاء الاحتلال الأمريكي والبريطاني من العراق والحفاظ على وحدته.

3. إدانة الأعمال الإرهابية والجرائم التي ترتكب بحق الشعب العراقي.

4. تجنب المنطقة والعالم مخاطر الإرهاب يتطلب معالجة أسبابه ودواعيه مع ضرورة عدم استهداف

المدنيين كأهداف للإرهاب أو استخدام الإرهاب كذريعة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية بما لا يتعارض مع

حق الشعوب في المقاومة في إطار القانون الدولي والإنساني.

5. وسيلة لتحقيق أهداف سياسية بما لا يتعارض مع حق الشعوب في المقاومة في إطار القانون الدولي

والإنساني.

المحور الخامس:

ب: نزع أسلحة الدمار الشامل

إن الطريق للديمقراطية والاصلاح في منطقة الشرق الأوسط يتطلب تحقيق الأمن والاستقرار الناتج عن

جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والنوية والكيميائية، لذلك:

1. تطالب بتنفيذ القرار الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل الصادرة في

مؤتمر (مد السريان ومراجعة معاهدة منع الانتشار النووي) عام 1995 والذي تم تأكيده في مؤتمر المراجعة

عام 2000 في الأمم المتحدة.

2. الاحتفاظ بحق الدول الأعضاء الموقعين على المعاهدة في الاستخدام السلمي للبرامج النووية.

3. الضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي واخضاع برامجها للتفتيش الدائم والدوري

من قبل وكالة الطاقة الذرية.

4. مطالبة الدول الكبرى الالتزام أيضاً في تنفيذ المعاهدة والبروتوكولات الملحقه فيها بما يخص التخلص من

أسلحتها النووية تدريجياً.

5. إغلاق مفاعل ديمونة الإسرائيلي في صحراء النقب لخطورته على أمن وسلامة المنطقة.

6. حظر دفن النفايات النووية في منطقة الشرق الأوسط لخطورتها على سلامة وصحة الشعوب في المنطقة.

7. السماح للدول المنضمة للمعاهدة استخدام الطاقة الذرية في المشاريع الإنمائية التي تستخدم في التنمية.

8. حظر استخدام أسلحة تقليدية تستخدم فيها التقنية النووية.

المحور السادس : العلاقات بين مجموعة الدول الثماني ودول المنطقة

- بناء على إعلان الرباط والقرارات التي اتخذت ارتأينا التالي:
- أولاً : ان دور المجتمع المدني مازال هامشياً وتسويقياً وضمن العلاقات العامة ولم تفعل القرارات المتخذة بشأن المؤتمر.
- ثانياً: على صعيد حكومات دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع ومجموعة الدول الثماني "g8" فإن كافة البرامج المعروضة في الوثيقة مازالت معزولة عن المجتمع المدني .
- ثالثاً: إيجاد آليات لغرض الرقابة الشعبية على جميع البرامج.
- رابعاً: نطالب الحكومات العربية ودول قمة الثماني G8 بتنفيذ تغييرات جوهرية على الصعيد الديمقراطي والحقوقى.
- خامساً: ضرورة مشاركة النقابات العمالية في القطاع الأهلي والقطاع العام كطرف في إبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الصادرة عن الدول الثمانية (G8) مثال الخصخصة .
- سادساً: ضرورة تأسيس النقابات العمالية في القطاع العام والخاص في دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع.
- سابعاً: فرض معايير منظمة العمل الدولية على دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع التي تطلب الدعم المالي أو الفني أو تلك التي توقع اتفاقية.
- ثامناً: ضرورة إعفاء دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع من الديون وفوائدها بالكامل وليس بجدولتها كون هذه الديون استخدمت في مشاريع غير انتاجية ولم تحظ من الأصل بمراقبة شعوب هذه الدول.
- على صعيد العلاقات بين الشعوب من الناحية الثقافية والإنسانية:
- أولاً: تشجيع الاندماج والتفاعل والتفاهم وقبول الآخر بين هذه الشعوب.
- ثانياً: على الدول الصناعية اعتماد مبدأ سيادة القانون الدولي على جميع الدول الكبيرة والصغيرة منها.
- ثالثاً: الابتعاد عن ازدواجية المعايير التي تولد اليأس وما ينتج عنه ضد التطرف والعنف.
- رابعاً: على دول مجموعة الثماني G8 أن تعترف بالفظائع التي ترتكب في حق الشعوب الأخرى والاعتذار لها.
- خامساً: دعم منظمة الأمم المتحدة وحمايتها من الضغوط والتأثيرات الخارجية.
- سادساً: تطبيق قرارات الأمم المتحدة على جميع الأعضاء وبدون تمييز.
- سابعاً: على الدول المشاركة دعم الجمعيات الأوربية والأمريكية ذات الأصول العربية والتي تعمل على مد جسور التفاهم والتقارب ما بين الشعوب والأديان والمعتقدات والمذاهب خاصة تلك التي تعمل في مجال الإعلام الأجنبي لتحمله مسؤولية المصادقية والتوازن في تقديم عرض الأخبار حول القضايا العربية وذلك لأهمية الاعلان في تشكيل رؤى الشعوب وإثارة مشاعرهم على مجتمعات وشعوب أخرى.
- ثامناً: تحديث الخطاب الديني وتشجيع الحوار بين الديانات.
- و يدعو المنتدى الموازي إلى أهمية البحث عن الوسائل والسياسات الدافعة نحو تفعيل المشهد الثقافي كترية فكرية ضرورية لإنجاح أي برامج تكنولوجية واقتصادية.
- و على صعيد نقل التكنولوجيا، نوصي كالاتي :**
- أولاً: إزالة عوائق إمكانية الاستفادة من منجزات العلوم والتكنولوجيا لتطوير اقتصاديات البلدان النامية والأقل نمواً في الشرق الأوسط.
- ثانياً: تقديم المساعدات من البلدان المتقدمة، خاصة الدول الثمان للبلدان النامية والأقل نمواً في الشرق الأوسط وبما يمكنها من الحصول على رخص استغلال الاختراعات وأسرار الانتاج والوثائق والمعلومات الجديدة ودعم تمويل عقود التراخيص أو منحها بمقابل رمزي وذلك بتقديم التدريب اللازم للاستفادة من ضمان برامج التوظيف.
- ثالثاً: عدم ربط نقل التكنولوجيا أو تسهيل الحصول عليها بأهداف سياسية.
- وفيما يتوجب على دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع القيام به نوصي بالآتي:
- أولاً: إقامة اتحاد إقليمي عربي يهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا.
- ثانياً: إقامة المشروعات التنموية المشتركة.
- ثالثاً: إقامة المؤسسات المشتركة للبحث التطبيقي المعتمد على منجزات العلم الحديث لرفع مستوى التنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا.
- رابعاً: إنشاء مراكز متخصصة من خلال أطر مشتركة ذو كفاءة عالية تتولى جمع قواعد البيانات والمعلومات ويكون من مهامها تحديث وسائل الاتصال بالمراكز الدولية والأجنبية الخاصة للحصول على المعلومات التكنولوجية وإيصالها إلى أجهزة الدول المعنية والجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الصناعية للاستفادة منها في البحث والتطوير.
- خامساً: إيجاد استراتيجية مشتركة وفعالة للاستثمار في مجال تطوير التعليم والبحث العلمي.

سادساً: إحياء السوق العربية المشتركة.
وفي الختام يوصي المؤتمر بالتالي:
1. تشكيل هيئة ثلاثية من المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل والقطاع الخاص لرصد ومراقبة مسار المشاريع والبرامج المقدمة من منتدى المستقبل.
2. إنشاء صندوق لدعم المجتمع المدني.

8 نوفمبر - المنامة - مملكة البحرين